بيان الشبكة الأردنية للتعليم للجميع حول تمويل التعليم
ضمن مؤتمر اسبوع العمل العالمي للتعليم 2026

نحن أعضاء الشبكة الأردنية للتعليم للجميع، شبكة أردنية تضم مؤسسات مجتمع مدني محلية تعمل على تعزيز الحق في التعليم الجيد والمنصف والشامل، بما يضمن توفير التعليم للجميع دون تمييز. ونعمل بشكل أساسي على تشخيص ورصد واقع التعليم في الأردن من خلال التركيز على جودة التعليم، والعدالة في الوصول، وتمويل التعليم.

نطالب اليوم بتمويل مستدام وعادل للتعليم، باعتباره استثمارًا في المستقبل وحقًا غير قابل للتجزئة وبشكل خاص ندعو إلى ما يلي:

1. ضمان تمويل مستدام وعادل لقطاع التعليم في الأردن من خلال رفع مخصصاته في الموازنة العامة تدريجيًا، بما يقترب من المعايير الدولية (20% من إجمالي الإنفاق العام و/أو 6 % من الناتج المحلي الإجمالي)، استنادًا إلى ما أكده اعلان انشيون وإطار عمل التعليم 2030.
ويكتسب هذا التوجه أهمية خاصة في ظل بقاء مخصصات التعليم عند مستويات محدودة بلغت 11.6% عام 2024، و11.8% عام 2025، و11.95% عام 2026، ما أبقى القطاع في المرتبة الرابعة من حيث الإنفاق العام. كما أن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 3.8%، ما يشير إلى فجوة تُقدّر بنحو 0.5–2.5 نقطة مئوية مقارنة بالمعايير الدولية. الأمر الذي يستدعي تسريع وتيرة زيادة التمويل، وضمان توجيهه بشكل أكثر عدالة وكفاءة نحو تحسين جودة التعليم وتقليص الفجوات، لا سيما في ضوء تأكيد المرجعيات الدولية على ضرورة أن تسعى الدول التي تواجه تحديات في العدالة والجودة إلى بلوغ الحد الأعلى من المعايير الدولية أو تجاوزها.

2. معالجة تحديات الدين العام في الأردن من خلال تبنّي نهج وطني يعزّز الاستدامة والعدالة في إدارة الدين، وبما ينسجم مع الجهود الدولية الرامية إلى إرساء هيكل عالمي عادل وشفاف لإدارة الديون، بما في ذلك دعم التوجه نحو الالتزام بإتفاقية الامم المتحدة حول الديون السيادية، بما يسهم في حماية الإنفاق الاجتماعي، لا سيما على التعليم.كما ندعو إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الدين العام في الأردن، من خلال تحسين الإفصاح عن بيانات الدين، وتوضيح شروطه وتكاليفه، وضمان رقابة برلمانية ومجتمعية فعّالة على سياسات الاقتراض وتخصيصاته، بما يعزّز كفاءة استخدام الموارد العامة. وندعو لاستكشاف خيارات إدارة الدين بما يحقق وفورات يمكن توجيهها لدعم تمويل التعليم

3. إصلاح السياسات الضريبية في الأردن بما يعزز العدالة الاجتماعية ويدعم تمويل قطاع التعليم بشكل مستدام، وذلك من خلال توسيع القاعدة الضريبية، ولا سيما عبر تعزيز مساهمة الشركات الكبرى والقطاعات الأكثر ربحية، وتحسين كفاءة التحصيل، ومكافحة التهرب الضريبي، بما يسهم في زيادة الإيرادات العامة وتوجيه جزء أكبر منها نحو التعليم. وفي الوقت ذاته، ندعو إلى إعفاء مستلزمات التعليم مثل الكتب والأجهزة والوسائل التعليمية الرقمية من الضرائب والرسوم الجمركية، بما يخفف العبء عن الأسر والمؤسسات التعليمية ويعزز فرص الوصول العادل إلى تعليم جيد.ويأتي هذا التوجه انسجامًا مع إعلان فورتاليزا الذي يؤكد على تسريع تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة من خلال تعبئة الموارد المحلية بكفاءة وإنصاف، وكذلك مع مسار تمويل التعليم في قمة تحويل التعليم الذي شدد على ضرورة زيادة الاستثمار العام في التعليم، وتحسين كفاءة الإنفاق، وإزالة الحواجز المالية التي تعيق الوصول إلى تعليم منصف.كما نؤكد أن مساهمات المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص تُعد مكملة للتمويل العام وليست بديلاً عن الالتزامات الضريبية للدولة، وعليه ندعو إلى ترجمة هذه الالتزامات الدولية إلى سياسات ضريبية ملموسة تضمن تمويلاً تعليمياً كافياً وعادلاً ومستداماً.

4. تعزيز استجابة موازنة قطاع التعليم في الأردن لاحتياجات الفئات الأكثر عرضة للتهميش، من خلال زيادة وتخصيص تمويل كافٍ وواضح لبرامج التعليم الدامج وبرامج الدعم الموجه، بما يضمن تقليص الفجوات وتحقيق العدالة في الوصول إلى التعليم. ويأتي هذا في ظل محدودية التمويل الحالي مقارنة بحجم الاحتياجات، وضعف المخصصات الموجهة للتعليم الدامج، ومحدودية برامج دعم الطلبة في المناطق النائية، واستمرار التفاوت الجغرافي في فرص الوصول إلى التعليم. كما نؤكد على ضرورة توسيع نطاق برامج الحماية التعليمية، وعلى رأسها برامج التغذية المدرسية، التي يستفيد منها نحو 495 ألف طالب، رغم ارتفاع معدلات الفقر والتضخم، وبما يتناسب مع العدد الكبير من الأطفال الأكثر عرضة للإقصاء، والبالغ نحو 663,700 طفل، بمن فيهم الأطفال من الأسر الفقيرة، والأطفال ذوو الإعاقة، واللاجئون، بما يضمن تعزيز العدالة وتكافؤ الفرص في التعليم بشكل فعّال ومستدام.\

5. ضمان الشفافية الكاملة في موازنة وإنفاق قطاع التعليم ، بما يتيح تتبع الموارد المالية في جميع مراحل الدورة المالية العامة، ويعزز الحق في الوصول إلى المعلومات والمساءلة. كما ندعو الى اهمية دعم مشاركة المجتمعات المحلية في عبر كامل دورة الموازنة بما يشمل عمليات التخطيط والمساءلة

6. تبنّي مقاربة شاملة وتشاركية لإصلاح وتمويل قطاع التعليم في الأردن، تقوم على تحديد فجوات تمويل التعليم في ضوء التوجهات الاستراتيجية الحديثة، وبما ينسجم مع مبادئ الحق في التعليم وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الرابع المتعلق بالتعليم، وذلك من خلال العمل مع جميع الجهات الفاعلة لتحليل أنماط الإنفاق، واستكشاف الخيارات السياسية الممكنة لتعزيز كفاءة وعدالة التمويل.

7. اتخاذ خطوات عملية لسد فجوة تمويل التعليم، خصوصًا في النفقات الرأسمالية المرتبطة بتوسيع وتطوير النظام التعليمي، وضمان مواءمة المخصصات المالية مع أولويات الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم بما يضمن تنفيذها ضمن الإطار الزمني المحدد. ويشمل ذلك إعادة هيكلة الإنفاق التعليمي بما يعزز الاستثمار في البنية التحتية وجودة التعليم، من خلال رفع حصة النفقات الرأسمالية مقارنة بالنفقات الجارية، في ظل استمرار هيمنة النفقات الجارية (90.1% لعام 2026 مقابل 9.9% للرأسمالية)، بما يحد من القدرة على معالجة الاكتظاظ وتحسين البيئة التعليمية، مع تقليل الاعتماد التدريجي على المدارس المستأجرة وتوجيه الموارد نحو بناء مدارس حكومية حديثة ومجهزة بشكل مستدام.

8. تعزيز اللامركزية المالية في قطاع التعليم من خلال زيادة مخصصات مجالس المحافظات تدريجيًا ضمن الموازنة العامة بما يتيح استجابة أفضل للاحتياجات التعليمية المحلية ويعزز العدالة في توزيع الموارد، مع تطوير آلية توزيع المخصصات لتستند إلى الاحتياج التربوي الفعلي بدلًا من التوزيع الإداري، بما يضمن مزيدًا من الكفاءة والإنصاف في الإنفاق. كما نؤكد على ضرورة تخصيص حد أدنى ملزم للتعليم الدامج لا يقل عن 20% من مخصصات اللامركزية، بما يضمن تمويل تهيئة المدارس وتجهيزات الوصول ودعم الطلبة ذوي الإعاقة على مستوى المحافظات. وفي السياق ذاته، ندعو إلى توسيع أولويات الإنفاق اللامركزي لتشمل جوانب تعليمية وتربوية تتجاوز البنية التحتية، مع تعزيز الشفافية من خلال توضيح المعايير والأولويات المعتمدة في اختيار وتوزيع المشاريع الرأسمالية داخل المحافظات وبين مناطقها المختلفة، بما يعزز الاستثمار المحلي في التعليم.

9. رفع الحصة المخصصة للتعليم الدامج ضمن موازنة وزارة التربية والتعليم بشكل أكثر عدالة وفعالية ، بحيث ترتفع بشكل تدريجي ومنهجي من نحو 0.29% إلى 1% خلال ثلاث سنوات، وصولًا إلى 2% خلال خمس سنوات، بما يضمن تحويل التعليم الدامج من تدخل محدود إلى مكون أساسي ضمن أولويات الإنفاق التعليمي، وتعزيز الاستثمار في متطلباته الأساسية بما في ذلك تحسين بيئة التعلم وتطوير قدرات المعلمين باعتبارهم العنصر الحاسم في نجاح الدمج داخل الصفوف.

10. تعزيز مبادرات المسؤولية المجتمعية في قطاع التعليم في الأردن، وتوسيع نطاق البرامج القائمة على هذا النهج ، بما يسهم في دعم الجهود الحكومية وتحسين البيئة التعليمية، من خلال توجيه هذه المبادرات بشكل أكثر تكاملاً مع أولويات قطاع التعليم وضمان استدامتها وتأثيرها على تحسين جودة التعليم وتوفير بيئة تعليمية أفضل للطلبة.

11. وفاء المانحين الدوليين إلى الوفاء بالتزامهم بتخصيص 0.7% من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، مع ضمان تخصيص ما لا يقل عن 20% من هذه المساعدات لقطاع التعليم، بما ينسجم مع مبادئ فعالية المساعدات ومواءمتها مع الخطط الوطنية للدول المستفيدة بدلاً من أولويات المانحين. كما نؤكد على

ضرورة حماية المساعدات التعليمية وزيادتها، والتراجع عن التخفيضات الأخيرة، وإعادة تأكيد التعليم كقطاع ذي أولوية ضمن أجندة التنمية العالمية، بما يضمن تمكين جميع الأطفال والشباب والكبار من إعمال حقهم في التعليم والتعلم مدى الحياة .

12. ضمان تمويل متزايد للصناديق الدولية مثل الشراكة العالمية للتعليم (GPE) والتعليم لا ينتظر (ECW) ، وذلك بهدف دعم أنظمة التعليم العام وتعزيز صمودها، وضمان استمرارية الحق في التعليم خلال الأزمات والحروب وحالات الطوارئ المختلفة.